الجيش الإسرائيلي يرد بإطلاق النار على برج مراقبة فلسطيني في غزة

فرنسا: عزم ترامب نقل سفارة أمريكا للقدس «استفزاز»

عواصم – «وكالات»: قال وزير خارجية فرنسا جان مارك إيرو أمس الأحد، إن اقتراح الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس سيكون استفزازا وله عواقب خطيرة.

وقال إيرو للقناة الثالثة في التلفزيون الفرنسي «بالطبع إنه استفزاز. أظن أنه لن يستطيع أن يفعلها». جاءت تصريحات إيرو خلال اجتماع عن السلام في الشرق الأوسط تستضيفه باريس.

وتابع «ستكون له عواقب وخيمة للغاية، وهذه ليست المرة الأولى التي يكون فيها الأمر على جدول أعمال رئيس أمريكي، لكن ما من أحد سمح لنفسه باتخاذ القرار».

وأضاف الوزير الفرنسي «لا يمكن للمرء أن يتبنى هذا الموقف الأحادي الواضح، يجب أن يهيء الظروف للسلام».

كما حث وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت، كافة الأطراف إلى الانضمام إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل لحل لقضية الشرق الأوسط يضمن إقامة دولتين.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الذي تستضيفه باريس في هذا الشأن، لا يشارك فيه ممثلون عن أي من الجانبين الإسرائيلي أو الفلسطيني.

وأقر أيرولت، أمام ممثلين عن أكثر من 70 دولة ومنظمة، بأن حل الدولتين «مهدد»، وأن الإسرائيليين والفلسطينيين بعيدون عن التوصل لموقف مشترك، إلا أنه أكد على الحاجة الملحة لإقناع جميع الأطراف بالعودة إلى طاولة المفاوضات، مضيفا: «لا يوجد وقت لنضيّعه».

نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق ولافروف

من جانب اخر استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الأحد، برج مراقبة يتبع لأحد الفصائل الفلسطينية على الحدود مع قطاع غزة.

وأفادت تقارير من فلسطين أن قوات من الجيش الإسرائيلي المتمركزة بالقرب من الشريط الحدودي، أطلقت النار من أسلحة ثقيلة على برج يستخدمه مسلحون فلسطينيون «لرصد ومراقبة الشريط الحدودي مع إسرائيل»، شرقي مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة.

وبحسب شهود لوكالة «الأناضول» للأنباء، تسبب إطلاق النار بإحداث أضرار في البرج، من دون أن يُبلغ عن وقوع إصابات.

وكان الجيش الإسرائيلي، أعلن قبل ظهر اليوم الأحد، (8 ت غ) أن قواته تعرضت لإطلاق نار من داخل قطاع غزة.

وقال أفيخاي ادرعي، الناطق باسم الجيش، في تغريدات على حسابه الرسمي في تويتر، إن النيران أصابت مركبة عسكرية، أثناء تواجدها على حدود القطاع.

وأشار إلى أن الحادث لم يسفر عن وقوع إصابات في صفوف جنود الجيش.

كما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الأحد، بأن قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت الليلة الماضية عشرة فلسطينيين من الضفة الغربية.

ولم تذكر الإذاعة الإسرائيلية، التي أوردت الخبر، ما إذا كان لأي من المعتقلين انتماءات تنظيمية.

ويعتقل الاحتلال الإسرائيلي بصورة شبه يومية فلسطينيين يصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب»، على حد زعمه.

من جانب آخر زار وفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، السبت، موسكو، تلبية لدعوة مركز أبحاث روسي لبحث مجمل القضايا الفلسطينية، بمشاركة فصائل وقوى فلسطينية، وفقاً لوكالة الصحافة الفلسطينية «صفا».

وأوضح المتحدث باسم الحركة حازم قاسم، أن وفداً من حماس برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق، وصل السبت، إلى موسكو بدعوة من معهد «الاستشراق الروسي»، لمناقشة «مجمل أمور القضية الفلسطينية».

وفد من حماس يزور موسكو لبحث القضايا الفلسطينية

وأكد قاسم أن وفد حماس، سيلتقي على هامش مشاركته في المؤتمر، وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، للتباحث بشأن القضية الفلسطينية والمصالحة الوطنية. معرباً عن أمله في أن تسهم تلك الندوة في تقريب وجهات النظر.

وأوضح المتحدث باسم حماس أن لقاء سيعقد بين الفصائل الفلسطينية المشاركة في الندوة مع وزير الخارجية الروسي لافروف.

وتلقت الفصائل الفلسطينية دعوة الشهر الماضي من معهد «الاستشراق الروسي» لحضور ندوة لبحث الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بما فيها ملف المصالحة.

وكان السفير الفلسطيني لدى روسيا عبد الحفيظ نوفل قال إن «وفوداً من فصائل وقوى فلسطينية بدأت بالوصول إلى موسكو والتحضير لمباحثات فلسطينية تستمر حتى الثلاثاء، هدفها التوافق على برنامج مشترك لتجاوز الانقسام».

وتضم الدعوة الروسية أيضاً عدداً من الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية ومن خارجها، وذلك لعقد حوار وطني فلسطيني شامل، لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الائتلافية.

بلجيكا تطلق سراح 3 رجال بعد استجوابهم بشبهة الإرهاب

عناصر قوات الأمن البلجيكية

بروكسل – «وكالات»: قال ممثلو ادعاء في بروكسل أمس الأحد، إن ثلاثة رجال احتجزوا لاستجوابهم في وقت متأخر السبت، بعد مداهمة نفذتها وحدات مكافحة الإرهاب في حي مولينبيك في بروكسل، أطلق سراحهم دون توجيه اتهامات لهم.

وقال المدعون أمس السبت، إنه تم تفتيش عدة منازل فيما يتعلق بتحقيق لمكافحة الإرهاب لكن لم يعثر على شيء، ولم يذكروا أي تفاصيل أخرى عن القضية.

وحظي حي مولينبيك باهتمام دولي عندما شارك عدد من سكانه في هجمات استهدفت العاصمة الفرنسية باريس في نوفمبر 2015، قتل فيها 130 شخصا.

رئيس الشيشان: اعتقال أكثر من 50 يشتبه أنهم متشددون

قال رئيس جمهورية الشيشان رمضان قديروف أمس الأحد إن أكثر من 50 شخصاً يشتبه أنهم متشددون اعتقلوا في أكبر عملية سرية في السنوات القليلة الماضية.

وتشبث حربان بين موسكو والانفصاليين في المنطقة ذات الأغلبية المسلمة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، ويرأس المنطقة الآن قديروف وهو مقاتل سابق أصبح موالياً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

ويتهم نشطاء في الحقوق المدنية قديروف باعتقال المعارضين دون وجه حق.

وقال قديروف عبر حسابه على موقع إنستجرام إن «العملية استهدفت جماعة يديرها متشدد مولود في الشيشان وذهب إلى سوريا»، وأضاف «حتى الآن تم تحديد كل هذه المجموعة وتم تسليم أكثر من 50 من أعضائها إلى مراكز الشرطة».

ولا يزال الوضع الأمني في المنطقة الواقعة شمال القوقاز هشاً في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفساد مما يدفع المزيد من الشبان إلى إتباع التفسيرات المتشددة للإسلام، ومن المعروف أن هناك البعض من أبناء الشيشان يقاتلون في صفوف تنظيم داعش بسوريا وتخشى موسكو عودتهم لمهاجمة روسيا وهو ما توعدوا به.

ويبرر الكرملين حملته الجوية في سوريا بالقول إن هدفه الرئيسي هو سحق التنظيم.

تتمات

استجواب «الثقة»

الشباب الشيخ سلمان الحمود، مشيرا إلى أنه تم إبلاغ سمو رئيس الوزراء والوزير المختص بهذا الاستجواب.

وقال الغانم في تصريح مقتضب إلى الصحفيين قبيل خروجه من المجلس: إن الإستجواب سيدرج للمناقشة في جلسة 31 يناير الجاري، وفي حال رغب الوزير بالتأجيل فإنه يحتاج موافقة المجلس على هذا الطلب.

وسئل عن ما اثير من ملاحظات أو شبهات على الاستجواب، فأجاب «لم أقرأ الصحيفة حتى الآن».

في سياق متصل وصفت مصادر نيابية الاستجواب المقدم إلى الوزير الحمود بأنه «استجواب الثقة»، مؤكدة أن الحكومة تقف متضامنة خلف وزيرها، واثقة من قدرته على الرد على الاستجواب وتفنيد محاوره.

وحول احتمالات أن تطلب الحكومة إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية البرلمانية، أو المحكمة الدستورية، قالت المصادر: كل الخيارات مفتوحة ووارده، مشيرة إلى أنه في الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء سيتبين الخيار الذي تفضله الحكومة للتعاطي مع الاستجواب، لافتا إلى أنها في كل الأحوال ستؤكد في هذا الاجتماع مساندتها للوزير، وتضامنها معه.

ويتضمن الاستجواب المقدم إلى الحمود، استنادا الى المادة 100 من الدستور، اربعة محاور، حيث تطرق المحور الاول الى «ايقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت»، فيما نص المحور الثاني على ما اسماه النواب «التفريط بالاموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنقيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لاوجه الصرف للمال العام بوزارة الشباب والهيئات التابعة لها».

وتضمن المحور الثالث من الاستجواب ما أسماه النواب المستجوبون «التجاوزات المالية والادارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الاعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب التي لا زالت قائمة ومستمرة حتى الان دون اتخاذ اي اجراء بحقها او اعادة الاموال العامة التي تم الاعتداء عليها»، فيما نص المحور الرابع ما اسماه النواب «تجاوز الوزير على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين، عبر السعي الى اصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر».

وقال النائب عبد الوهاب البابطين: ان «الوزير الحمود يتحمل مسؤولية عدم رفع الايقاف الرياضي عن دولة الكويت»، مشيرا إلى أنه «لا يجوز لاي نائب او جهة يعترض على تقديم الاستجواب، قبل ان يقدم»، وشدد على انه «لا يجوز اعطاء احكام مسبقه بان الاستجواب غير مستحق».

ودعا البابطين النواب المعترضين على تقديم الاستجواب الى «مراجعة انفسهم»، مضيفا: «هناك من يريد بتعمد ان يحسبنا على طرف معين»، وأكد انه «لا يوجد لدي اي طرف غير مستهدف، وانا أؤدي اعمالي بالامانة والصدق».

واشار الى ان «من يهاجمون الاستجواب مسبقا، قد حسبوا على اطراف معينة وليس مقدمي الاستجواب».

وقال: «التصريحات المسبقة للنواب التي تاتي بناء على زيارات واتصالات الليل او زيارات المكتب»، معلنا: «لا اريد اتصالات الليل وهي ممنوعة، ولا اريد زيارات في مكتبي، وكل شي سيطرح في قاعة عبد الله السالم بالمستندات والأوراق وبالدليل القاطع، ولن نجامل على حساب بلدي».

واكد البابطين ان «هناك بعض الاصوات تنقل لنا بان القيادة السياسية غير قابلة بهذا الاستجواب، وتعتبره نوعا من التصعيد، ونؤكد ان القيادة السياسية وسمو الأمير هو من وجهنا الى محاسبة من يضيع الاموال العامة ويقصر في مسؤوليته».

وقال: جئنا لتوضيح الحقائق التي قصر في توضيحها البعض، وما سمي بالسنن الحميدة مرفوض، ونصيحة لا تفكروا في شطب محاور من الاستجواب، او شطب الاستجواب كاملا، واذا حصل سيكون لنا موقف حازم من هذا الأمر».

«الداخلية» البرلمانية

الجراح، وممثلي مجلس القضاء الاعلى والفتوى والتشريع، للنظر في تعديل قانون الانتخاب.

وأشار الدوسري إلى أن الأولوية الثانية ستكون لمناقشة المقترحات المحالة الينا من اللجنة التشريعية، لتحديد عدد من يتم منحه الجنسية الكويتية خلال عام 2017.

الخالد: إقامة

بمجرد «إدارة» العملية السلمية.

وطالب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، في كلمته أمام المؤتمر، بوضع سقف زمني محدد لاستكمال المفاوضات وسقف زمني آخر لتطبيق الاتفاق فور التوصل إليه، وذلك بغية الوصول إلى حل الدولتين المبني على أساس القرارات الأممية ذات الصلة.

وأكد الخالد أن عدم تطبيق تلك القرارات الأممية، يضاف إليها عدم الالتزام بما تم اقراره في المؤتمرات الدولية، قد فاقم من المآسي الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الأعزل، وزاد من التوترات في المنطقة، وانسحب ذلك على قضايا الأمن والاستقرار الدوليين، لافتا إلى أننا بدأنا نشهد ظهور أزمات أخرى في المنطقة بدأنا نعاني منها جميعا كالتطرف والإرهاب، وهي كلها قضايا لا يمكن حلها، دون حل جذور المشكلة ولب الصراع ألا وهي القضية الفلسطينية.

أضاف أن انتظار الرأي العام العالم خاصة شعوب منطقتنا العربية، تراقب بكثب أعمال هذا المؤتمر وما سيحققه من زخم إقليمي ودولي لاستئناف عملية السلام المتعثرة، وعليه يجب أن نسعى وبكل الجهود الممكنة كي يكون مؤتمرنا هذا مفعلا لمخرجات المؤتمرات، والمبادرات الأخرى التي عقدت لحل القضية الفلسطينية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مدريد 1991) و(أوسلو 1993) و(كامب ديفيد 2000)، إضافة إلى صدور العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حيال هذه القضية المصيرية.

وذكر أنه لتحقيق ما سبق ينبغي أيضا على الجهات الدولية المعنية خاصة اللجنة الرباعية، إضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والشركاء الدوليين القيام بدور فاعل في دعم، وتنفيذ تلك الأهداف، آملين بأن تطور اللجنة الرباعية من كيانها لتشمل في عضويتها دولا عربية تضيف إلى أعمالها مزيدا من الحيوية والفعالية.

وقال: نعبر عن بالغ القلق إزاء ما يتم تداوله عن توجه الإدارة الأمريكية الجديدة بنقل سفارتها إلى القدس المحتلة، الأمر الذي من شأنه تقويض فرص السلام ومتناقضا مع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار رقم (478) والذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات.

واختتم الخالد كلمته بالتذكير بأن هذا العام يصادف مرور 69 عاما من المعاناة والمرارة والألم من سنة النكبة عام 1948، و 50 عاما من احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية عام 1967، الأمر الذي جعل منها أقدم قضية دولية في تاريخنا المعاصر، متسائلا: أما آن الأوان الآن لكي يصحو الضمير العالمي وأن ينظر بنظرة أكثر جدية حيال هذه المأساة الإنسانية.

من جهته أكد وزير خارجية فرنسا جان مارك إيرولت، أن اقتراح الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب نقل السفارة الأميركية للقدس سيكون استفزازا وله عواقب خطيرة.

وقال إيرولت للقناة الثالثة في التلفزيون الفرنسي: «بالطبع إنه استفزاز، أظن أنه لن يستطيع أن يفعلها». جاءت تصريحات إيرولت خلال اجتماع عن السلام في الشرق الأوسط تستضيفه باريس.

وتابع: «ستكون له عواقب وخيمة للغاية وهذه ليست المرة الأولى التي يكون فيها الأمر على جدول أعمال رئيس أميركي لكن ما من أحد سمح لنفسه باتخاذ القرار. وأضاف: «لا يمكن للمرء أن يتبنى هذا الموقف الأحادي الواضح. يجب أن تهيئ الظروف للسلام».

«التطبيقي»: قبول

تصريح صحافي أمس، إنه تم قبول جميع الطلبة الكويتيين ممن تنطبق عليهم شروط القبول، كما تم قبول أعداد من الطلاب والطالبات غير الكويتيين بحسب المقاعد الشاغرة في كليات ومعاهد الهيئة.

وأوضحت أن عدد المقبولين من جميع الفئات بلغ 4839 طالبا وطالبة منهم 157 طالبا، سجلوا بدورة تفتيش أمن المطار التابعة لوزارة الداخلية، وسيتم إعلان نتائجهم في نهاية الشهر الحالي بعد استكمال الإجراءات الأمنية من قبل وزارة الداخلية.

وذكرت أن الطلبة المقبولين وزعوا حسب النسب والرغبات على خمس كليات، هي التربية الأساسية والدراسات التجارية والدراسات التكنولوجية والعلوم الصحية والتمريض وقطاع التدريب بكافة معاهده والدورات التدريبية.

«الطيران المدني»

الثامنة صباحا بلاغا من طائرة كانت تعبر أجواء البلاد متجهة إلى ألمانيا، يفيد باشتباه قائد الطائرة بوجود قنبلة على متنها.

وبينت في هذا السياق أن المختصين في برج المراقبة نفذوا الاجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، والمعتمدة دوليا ومحليا، بالتنسيق مع الجهات المعنية في مطار الكويت الدولي.

وأشارت إلى اتخاذ الاجراءات الامنية ذات الصلة، عبر التنسيق المباشر بين مركز الطوارئ بالمطار والجهات الأمنية، اذ هبطت الطائرة بسلام، وتم توجيهها إلى منطقة معزولة مخصصة لهذه الحالات وبعدها تم إنزال جميع الركاب.

يذكر أن الطائرة تقل على متنها 299 راكبا، ومتجهة من مطار صلالة في سلطنة عمان إلى مدينة كولن الألمانية.

«التحالف الإسلامي»

كما اتفقوا على التركيز على مكافحة الدعاية الإعلامية للجماعات المتطرفة.

وقد رحب رئيس هيئة الأركان العامة الفريق أول ركن، عبدالرحمن بن صالح البنيان، بالمشاركين في الاجتماع، معتبرا أن استضافة المملكة العربية السعودية لهذا الحدث، بتوجيه من القيادة الرشيدة، ومتابعة الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تعكس الالتزام المستمر للمملكة تجاه دعم ومساندة كل الجهود الدولية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي بما يشكله من تهديد لأمن وسلامة دول المنطقة والعالم أجمع.

وأكد الفريق البنيان أن المملكة من أكثر الدول التي عانت من الإرهاب، الذي طالما استهدفها وخطط على استهداف أمنها، ولكن يقابل ذلك تصميم المملكة وعزمها القوي والحازم على مواصلة جهودها المستمرة في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك، ومن أهمها المشاركة في الجهود العسكرية من خلال التحالف الدولي في استهداف قدرات التنظيم الإرهابي لكل من العراق وسوريا، ومنعه من تقويض الاستقرار في المنطقة، أو تهديد السلم والأمن الدوليين.

وشدد رئيس هيئة الأركان العامة، على أن المملكة العربية السعودية تعمل بشكل مستمر ووثيق مع التحالف الدولي لمواجهة التنظيم الإرهابي، ومع بقية دول العالم على مسارات أمنية وفكرية ومالية أخرى تهدف إلى تقويض قدرات هذه التنظيمات ومحاصرتها، وتجريم تقديم أي مساعدة لها.

ويشارك في الاجتماع رؤساء هيئات الأركان العامة في 14 دولة ضمن التحالف الدولي هي: الأردن، الإمارات، الولايات المتحدة الأميركية، البحرين، تركيا، تونس، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ماليزيا، والمملكة المغربية، ونيجيريا.

فيما كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي دعت لتشكيل تحالف لمواجهة التنظيمات الإرهابية على كل الجبهات: عسكريا، وماليا، وفكريا، وقدمت الرياض بُعيد الإعلان عن تشكيل التحالف في سبتمبر 2014 دعماً ماليا بمبلغ 500 مليون دولار لجهود الإغاثة في العراق، كما تشارك باستمرار في الطلعات الجوية ضد التنظيم الإرهابي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول المشاركة في التحالف.

تجدر الإشارة إلى أن مستويات التمثيل في التحالف الدولي الذي يضم 68 دولة لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي تتنوع بين الجانب العسكري وتقديم المشورة والمساندة والتدريب والدعم اللوجيستي، وتجفيف منابع التمويل للتنظيم وملاحقتها، بالإضافة إلى منع تدفق الإرهابيين إلى مناطق النزاع، والتنسيق بين الدول لضبط منافذ الحدود أمام تحركاتهم.

البحرين: إعدام

الشوارع احتجاجا، بعد سماع خبر الإعدام الذي انتشر على الانترنت.

وهذه أول عملية إعدام في البحرين منذ بدء احتجاجات عام 2011، التي قادها الشيعة مطالبين بالمزيد من الحقوق السياسية.

ووقعت مواجهات بين المحتجين وأجهزة الأمن في العديد من المدن خاصة تلك التي تقطنها غالبية شيعية، وشنت السلطات حملة اعتقالات طالت رموزا شيعية في البلاد، وقررت سحب الجنسية من بعضهم.

وكان الثلاثة وهم عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس أدينوا بهجوم بالقنابل قتل فيه ثلاثة من افراد الشرطة، بينهم واحد من الإمارات، وأعدموا بعد أسبوع من صدور قرار المحكمة العليا بتثبيت العقوبة عليهم.

وأدانت منظمات حقوقية عملية الإعدام، التي تعد الأولى في البحرين منذ ستة أعوام.

ووصف سيد أحمد الوديع، مدير معهد البحرين للحقوق والديمقراطية المعارض، الحكم بأنه «يوم أسود في تاريخ البحرين»، وقال إنه «أشنع جريمة ترتكبها حكومة البحرين».

كما دان المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية بشدة اعدام السجناء البحرينيين الثلاثة، وقال «إن المحافل الدولية وحقوق الانسان وجميع المنظمات المدنية في أقصى بقاع العالم، قد أقرت عدم شفافية سير المحاكمة غير العادلة للمواطنين الثلاثة».

المعارضة السورية

وأكدت الهيئة في بيان لها أيضاً، دعمها لوفد فصائل المعارضة المقاتلة للمحادثات، واستعدادها لتقديم الدعم اللوجستي له.

كما أضافت الهيئة أنها تأمل من الاجتماع ترسيخ الهدنة، وبناء مرحلة ثقة عبر تنفيذ القرار الأممي 2254، خصوصاً المتعلق بفك الحصار عن جميع المدن والبلدات، وإدخال المساعدات، وإطلاق سراح المعتقلين، وهو ما يمهد لعقد جولة جديدة من المفاوضات السياسية في جنيف في الثامن من شهر فبراير كما أعلن المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا.

من جهتها، شددت فصائل المعارضة على تمسكها بالتزام النظام وميليشياته بوقف شامل لإطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه ودخل حيز التنفيذ في الـ 30 من شهر ديسمبر الماضي.

وكذلك نشر مراقبين على خطوط التماس في المناطق المهدئة، يأتي ذلك تزامنا مع تكرار الانتهاكات على الأرض في عدد من المناطق حتى الآن.

إلى ذلك، تلقى فريق الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب، دعوة لحضور اجتماع أستانة، بعد إعلان وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أغلو أن بلاده اتفقت مع روسيا على دعوة أميركا، لافتا إلى دور الولايات المتحدة الذي لا ينكرونه.

التعديل الحكومي

التعديل الذي صدرت موافقة العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني على إجرائه، طاول ستة حقائب وزارية، بأن أدخل خمسة وزراء إلى التشكيلة الحكومية، وانتقل وزير الدولة لشؤون الخارجية لحمل حقيبة وزير دولة للشؤون القانونية، فيما بلغ عدد المغادرين سبعة وزراء بعد إلغاء حقيبتي وزير دولة للشؤون الاقتصادية، ووزير دولة لشؤون الاستثمار.

وأطاح التعديل بنواب الرئيس الثلاثة، وهم: وزير التربية والتعليم محمد الذنيبات، ووزير الدولة لشؤون الاستثمار جواد العناني، ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ناصر جودة، ليكون الملقي رئيسا دون نواب.

وكما كان متوقعاً، خرج وزير الداخلية سلامة حماد، ليسدل بذلك الستار على أزمة المذكرة النيابية بطرح الثقة عنه، والتي تحمله مسؤولية التقصير في التعامل مع الأحداث الإرهابية في مدينة الكرك جنوب المملكة، والتي حان استحقاقها الدستوري منذ الجمعة الماضية.